لجنة الميزانيات لم يصلها رد الحكومة بشأنها

10 نواب يتقدمون بطلب عقد جلسة خاصة لإقرار مكافأة الصفوف الأمامية

رياض عواد

تقدم عشرة نواب بطلب عقد جلسة خاصة لاقرار مكافأة الصفوف الأمامية، مؤكدين أنه مطلب مستحق لأبطال الكويت في جائحة كورونا، وأن استجواب رئيس الوزراء قائم على جدول أعمال الجلسة العادية القادمة.

والنواب مقدمو الطلب، هم: عبدالله المضف، وحسن جوهر، ومهلهل المضف، وحمد روح الدين، ومهند الساير، وعبدالعزيز الصقعبي، وفايز الجمهور، ومبارك العرو ،وصالح الشلاحي، وخالد المونس

من جهة أخرى أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه ومجموعة من النواب بطلب لعقد جلسة خاصة قبل عيد الفطر المبارك لمناقشة وإقرار مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية في مواجهة جائحة فايروس كورونا.

وقال القطان في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "من منطلق الشفافية مع الشعب الكويتي وبرا بالقسم الذي أقسمته بالدفاع عن حقوق ومقدرات البلد تقدمت صباح اليوم مع مجموعة من الإخوة النواب بطلب عقد جلسة خاصة لإقرار مكافآت الصفوف الأمامية".

وطالب القطان الحكومة بحضور هذه الجلسة المفصلية لإنصاف أولئك الذين قدموا أرواحهم وصحتهم وأسرهم من أجل حماية الناس من الوباء.

بدوره قال النائب شعيب المويزري أن لجنة الميزانيات لم يصلها رد الحكومة حول مكافآت الصفوف الأمامية ، أما محاولة البعض إيهام الشعب بغير ذلك فهو تدليس تعودنا سماعه من الحكومة والمطبلين لتجاوزاتها.

شعيب المويزري

علي القطان

عبدالله المضف

المطر يطالب التربية بالتنسيق مع اللجنة التعليمية بشأن اختبارات الثانوية العامة

طالب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د.حمد المطر وزارة التربية بالتنسيق مع لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد في شأن خططها لاختبارات الثانوية العامة، مضيفا ان اللجنة لم تتسلم تقريرين في هذا الشأن كان من المفترض تسلمهما يوم الأحد الماضي .

وأوضح المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن التقرير الأول يختص بالاستعدادات ومدى جهوزية الوزارة للاختبارات وطبيعة الاختبارات، والتقرير الثاني عن الوضع الصحي، مشيرا إلى أن اللجنة وصلتها العديد من الشكاوى حول عدم جهوزية المدارس.

وقال المطر" علينا ان نأخذ بعين الاعتبار التجارب الأخرى في السعودية وتركيا ودول أوروبية والتي اتجهت الى الاختبارات الاونلاين مراعاة لظروف تفشي الوباء حاليا ومنها من أعلن عن حظر شامل"، مضيفا " نحن لدينا 80 ألف طالب وطالبة ومعلم ومعلمة وهذا عدد كبير وسيكون فيه اختلاط ".

وتساءل المطر عن مدى استعداد وزارة التربية وخططها حال قررت السلطات الصحية عدم امكانية إقامة الاختبارات الورقية، مبينا ان "أسر الطلبة أصبحت تحت ضغط نفسي وأسعار الدورس الخصوصية وصلت الى 50 دينارا".

وأعرب عن رفضه أي توجه لتأجيل الاختبارات وتعطيل لمستقبل الشباب والتحاقهم بالبعثات الداخلية والخارجية ".

د.حمد المطر

وقال المطر "إذا كان هناك خوف من التضخم في الدرجات فجامعة الكويت محصنة باختبار القدرات، وايضا يجب ان يكون هناك اختبارات قدرات للبعثات الداخلية والخارجية" .

وطالب بتنسيق الوزارة بشأن خططها للاختبارات مع اللجنة التعليمية باعتبار اللجنة البرلمانية شريكة في هذا القرار، وفقا لصلاحياتها الراقابية والتشريعية .

وأضاف أن "تعديل القرارات الخاطئة أفضل من الإصرار عليها في ظل عدم استقرر الوباء مراعاة وحفاظا على صحة الطلاب واعضاء التدريس.

تفاعل نيابي بعد رفع الجلسة

الطريجي : أنصح العقلاء بترشيد زملائهم .. مراقبة الله ثم مراقبة الناس

تفاعل عدد من النواب على حساباتهم الشخصية على السوشيل مديا على ما حدث في جلسة مجلس الامة العادية التي كان مقرر لها يوم الثلاثاء المضي بعد جلوس عدد من النواب على مقاعد الوزراء واعتزار الحكومة عن الحضور بسبب هذا السلوك حيث قال النائب عبدالله الطريجي: ما جرى في الجلسة لا يرضاه منصف ولا يمكن تبريره ، فالمناكفة السياسية نقيض الاتزان والحوار الهادف... انصح العقلاء بترشيد زملائهم وعدم الانقياد معهم ، ومراقبة الله ثم مراقبة الناس...»صديقك من صَدَقك وليس من صدّقك»

وأضاف الطريجي جلسات المجلس تتعطل مجددا ، وهذه المرة بسبب جلوس بعض النواب على مقاعد الوزراء .. إن كانت هناك أخطاء فلا يمكن حلها بسوابق غير برلمانية.. مصالح الأمة تتعطل من دون أي افق للحل... "إذا فات الفوت ما ينفع الصوت

بدوره قال النائب فرز الديحاني او من يظن ان جلوسنا على مقعد الوزراء هو السبب في تعطيل مشاريع التنمية او حماية لسراق المال العام او انه سبب لعدم تمكين الجهات الرقابية من اداء دورها ووقف نزيف التنفيع بالمناقصات للفاسدين من التجار. كان تعبيرنا عن موقفنا بكل رقي وهو اقل مانقدمه لهذا الوطن ولأبنائه

عبدالله الطريجي

فرز الديحاني

جوهر يقترح تعاقد «التربية» مباشرة مع موظفي الأمن والحراسة

اعتبر النائب د. حسن جوهر أن تعبير الحكومة عن استيائها بخصوص ما حدث في الجلسة امس الاول باعتباره مخالفا للأعراف البرلمانية في حين تتجاوز على الدستور بطلب تأجيل الاستجوابات تناقضا يدعو للاستغراب.

وأوضح جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة انه «إذا كانت الحكومة تعبر عن استيائها لما أسمته بالأعراف البرلمانية فأنا أتساءل أين الحكومة ورئيس مجلس الوزراء الذي انتهك المادة 100 من الدستور الكويتي وتجاوز حق المساءلة السياسية لأكثر من 30 نائب كحق أصيل ودستوري واستحقاق شعبي».

وتساءل جوهر « هل هذا التعطيل الأمر لايغضب رئيس الوزراء ويغضبه أن يتم الجلوس في مقعده كعرف برلماني».

وقال جوهر « ادعو من يرى ان تعطيل جلسات المجلس على حساب مصلحة الناس والإنجازات الى قراءة برنامج عمل الحكومة، فلن يجد أي فقرة من هذا البرنامج تتعلق بصالح للمواطن الكويتي حيث يهدف إلى فرض الضرائب ورفع الدعم وإعادة تسعيرة الخدمات العامة والخصخصة».

وأكد أن « برنامج عمل الحكومة لم يتضمن أي حلول للعجز المالي المتراكم والمتزايد، كما لم نجد أي بصيص أمل لحل المشكلة الإسكانية أو التعليم أو غيرها من القضايا الأساسية التي يعاني منها الشعب الكويتي

من جهة أخرى أعلن النائب د. حسن جوهر عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن تعاقد وزارة التربية مع موظفين مؤهلين في مجال الأمن والحراسة.

تكمن أهمية الوجود الدائم لحراس الأمن في المرافق التعليمية في حفظ الأمن وتحقيق متطلبات حماية المنشآت التربوية وسلامة أبنائنا الطلبة، ونتيجة لتقصير شركات الأمن في أداء مهامها وتكرار الأخطاء التي قد تعرض حياة العاملين في المؤسسات التربوية للخطر، وعدم الالتزام بصرف حقوق حراس الأمن في المواعيد المقررة بما يخالف أبسط معايير حقوق الإنسان، بات لزاماً إعادة النظر في طريقة التعاقد مع الشركات المتخصصة بالأمن والحراسة بما يتناسب مع المسؤولية المجتمعية تجاه حماية المباني التربوية ورعاية الدور الإنساني والاجتماعي الكبير الذي يقوم به حارس الأمن في الإشراف على سلامة الطلبة والطاقم الإداري والفني في مدارس وزارة التربية، سواء أثناء فترة الدوام المدرسي أو خلال فترات العطل الفصلية والصيفية والمناسبات الرسمية، بالإضافة إلى تأمين استقرار عمل حراس الأمن ادارياً ومالياً بما يساهم في تحقيق الراحة النفسية المطلوبة منهم لأداء عملهم على الوجه الصحيح، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«قيام وزارة التربية بالتعاقد المباشر مع الموظفين من أصحاب الخبرة والحاصلين على المؤهلات التخصصية في مجال الأمن والحراسة بمسمى حارس أمن مدرسة، على أن يكونوا على كفالة الوزارة حفظاً لحقوقهم الوظيفية، ومنع التعاقدات الجديدة مع أي شركة بهذا الخصوص، على أن يتم استحداث هذا المسمى الوظيفي في قواعد معلومات وزارة التربية ومدارسها ليكون حارس الأمن ضمن أعضاء الهيئة الفنية وبشكل قانوني من دون الحاجة إلى التعاقد مع الشركات الخاصة وذلك لضمان الحقوق الإدارية والمالية والأدبية للعاملين في هذا الوظيفة وتقدير جهودهم الإنسانية تعزيزاً لمبدأ العدالة والإنصاف، وتجنباً لأي إجراءات سلبية وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في ظل عقود الشركات الخاصة مع وزارة التربية

د. حسن جوهر

مطيع لوزير الصحة: هل هناك خطة فعلية لعودة الطلبة للمدارس؟

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود.

ونص السؤال على الآتي:

طالعتنا الصحف المحلية بتصريحات نسبت لوزير الصحة يؤكد فيها عودة الطلبة للمدارس في شهر سبتمبر المقبل ثم خرج الوزير ليصرح متراجعا حيث ذكر إن هذا الكلام مرتبط بمدى التزام الشركات المنتجة اللقاحات بتوريد الكميات المتفق عليها من الجرعات إلى الكويت وإننا سنصل في عيد الفطر المقبل إلى تطعيم مليون شخص، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) هل هناك خطة فعلية لوزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة التربية لعودة الطلبة للمدارس تضمن حماية الطلبة من الإصابة بالفيروس ثم نقله لأهاليهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بنموذج من هذه الخطة.

(2) ما الأساس الذي بنى عليه الوزير قرار عودة المدارس في شهر سبتمبر تحديدا؟

(3) ما السند العلمي أو الصحي والقانوني الذي اعتمده الوزير في ربط عودة المدارس بتوافر اللقاحات خصوصا أن النسبة الأكبر من الطلبة لم يصلوا للسن التي تمكنهم من أخذ اللقاح؟

(4)هل اعتمدت وزارة الصحة خطة محكمة وآلية مدروسة مبنية على أسس علمية وإجراءات صحية وقائية للمرحلة الحالية والمرحلة المقبلة في ظل الانتشار العالمي للفيروس؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الخطة وكافة محاضر الاجتماعات السابقة لاعتماد الخطة والمشاركين في إعدادها واعتمادها، ولماذا لا يخرج الوزير بمؤتمر صحفي رسمي يبين الخطة ويشرح آلية تنفيذها بشفافية ووضوح كي لا يفقد المواطنون ثقتهم بقرارات الوزارة؟

(5) ما الخطة التي اعتمدتها وزارة الصحة لتطعيم طلبة المدارس؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منها وآلية تنفيذها

د. احمد مطيع

المطيري لوزير التجارة: هل تم تشكيل لجنة لدراسة ملاحظات الجهات الرقابية ؟

وجه النائب د. صالح المطيري سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة د. عبد الله السلمان.

ونص السؤال على الآتي:

لقد صدر قرار وزاري رقم (25) لعام 2021 بتشكيل لجنة لدراسة ملاحظات جميع الجهات الرقابية في وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لكم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل اجتمعت اللجنة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بعدد اجتماعات اللجنة وصورة ضوئية من مضابط الاجتماعات وإذا كانت الإجابة النفي فما أسباب عدم اجتماع اللجنة.

–2 هل أنهت اللجنة أعمالها؟ وهل سلمت تقريرها للوزير الحالي؟

–3 هل عولجت ملاحظات الجهات الرقابية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع الملاحظات المسجلة من الجهات الرقابية في وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لكم.

–4 هل أدين أي قيادي أو مسؤول بموجب تلك الملاحظات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات المتخذة بحقهم.

–5 ما توصيات اللجنة المذكورة؟ وهل أخذ بهذه التوصيات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالإجراءات المتخذة في هذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي فما أسباب عدم الأخذ بهذه التوصيات؟

–6 كشف بأسماء أعضاء اللجنة ومناصبهم.

ونص السؤال الثاني على الآتي:

نمى إلى علمي وجود مطالبات وضغوط تمارس على وزارة التجارة والصناعة لإلغاء القرار رقم (20 لسنة 2021) المتعلق بتنظيم سوق الخردة (النفايات القابلة للتدوير)، بغرض فرض وضع احتكاري على هذا السوق ما قد يتسبب بأضرار بالغة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لصالح بعض المتنفذين، خصوصا أن القرار سالف الذكر قد صدر من قبل لجان مختصة وخبراء معنيين من كل الجهات ذات الصلة، الذي أقر بعد دراسة مستفيضة راعت بها الصالح العام وحفظت حقوق جميع الأطراف المعنية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما مدى صحة هذه المعلومات؟ إذا كانت الإجابة بصحته فيرجى تزويدي بأسباب إلغاء القرار

د.صالح المطيري

الجمهور يسأل عن الأنشطة غير المرخصة في المناطق الصناعية

قال النائب فايز الجمهور أن لجنة الاسكانية البرلمانية أنه وبإيعاز من وزير الاسكان وتعاونه مع طلب اعضاء اللجنة الاسكانية، بعث مدير مؤسسة الرعاية السكنية كتابا موجها لمدير البلدية بطلب لتوسعة منطقة جنوب سعد العبدالله لزيادة عدد القسائم بعد إلغاء المطور العقاري، مطالبا اخواننا في المجلس البلدي بسرعة الرد مع هذا الطلب وتسليمه للمؤسسة».

من جهة أخرى وجه النائب فايز الجمهور سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان.

ونص السؤال على ما يلي:

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (471/1992) في شأن توصيات اللجنة المكلفة بدراسة الجوانب المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية غير المرخصة في جميع المناطق الصناعية، وقد لحقها قرارات عدة من مجلس الوزراء وآخرها رقم (1121/2010) المعدل بالقرار رقم (1213/2010)، وإذ وقعت الهيئة العامة للصناعة العقد رقم (107) مع إحدى الشركات، وقد نصت المادة رقم (4) منه على أن يخضع تحديد القيمة الإيجارية ومقابل التخصيص لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (71/1992) ويتم تغييرها بالزيادة أو النقص وفقا للقرارات التي تصدر في هذا الشأن.

ولما كانت القيمة الإيجارية مقابل التخصيص في العقد رقم (107) تبلغ (100) فلس لكل متر مربع سنوية وفي حال قامت الشركة المخصص لها بتأجيرها للغير تزداد القيمة الإيجارية وفق قرارات مجلس الوزراء، وبما أن الشركة المخصص لها أجرت كامل المساحة محل العقد للغير.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

(1) هل فعلت الهيئة العامة للصناعة قرار مجلس الوزراء رقم (471) لسنة 1992 والقرارات اللاحقة له على العقد (7)1 وحصلت ما لها من مستحقات مالية على الشركة المخصص لها؟

(2) هل نفذت الشركة جميع الالتزامات التي ينص عليها البند رقم (6) من العقد خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية؟

(3) هل تابعت الهيئة التزام الشركة المخصص لها بتنفيذ بنود العقد وأهمها البند السادس؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك.

(4) هل قامت الشركة المخصص لها بتحميل رسوم إيصال التيار الكهربائي على المستأجر من الباطن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما المسوغ القانوني لذلك؟

(5) هل وضعت الهيئة خطة وجدولا زمنيا لتوطين صغار المستثمرين في جنوب أمغرة بعد صدور حكم التمييز لصالحها ؟ إذا كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بالأسباب.

فايز الجمهور